المُحَاضرة الثَّامنة: إعجازُ القُرآنِ عند الخطَّابيِّ رحمه الله (ت:388هـ)

المسألة الأولى: مَنْ هو الخطَّابيُّ؟

– هو أَبُو سُلَيْمَانَ، حَمْدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ إِبْرَاهِيْمَ بنِ خَطَّابٍ البُسْتِيُّ الخَطَّابِيُّ.

– العَلاَّمَةُ الحَافِظُ اللُّغَوِيُّ؛ كان فقيهاً أديباً محدثاً. قال عنه السمعانيُّ صاحب (قواطع الأدلَّة): قد كَانَ من الْعلم بمَكَانٍ عَظِيمٍ، وَهُوَ إِمَامٌ من أَئِمَّة السُّنَّةِ، صَالِحٌ للاقتداء بِهِ والصُّدُورِ عَنهُ. وقال القفطي: كان يُشَبَّهُ في عصره بأبي عُبيدٍ القاسمِ بنِ سلَّام؛ علمًا وأدبًا، وزهدا وورعا، وتدريسا وتأليفا.

– له كثيرٌ من المؤلفات التي تدلُّ على جلالة قدره، وعظيم انتفاع الناس به. نقل الذهبي عن أبي طاهرٍ السِّلَفيِّ قولَه: فَإِذَا وَقفَ مُنصفٌ عَلَى مُصَنَّفَاته، وَاطَّلع عَلَى بَدِيْع تَصَرُّفَاتِهِ فِي مُؤَلَّفَاته، تَحَقَّق إِمَامتَهَ وَديَانته فِيمَا يُورِدُهُ وَأَمَانته. قال الذهبي: وَكَانَ قَدْ رحلَ فِي الحَدِيْثِ وَقرَاءةِ العُلوم، وَطوّف، ثُمَّ أَلَّف فِي فُنُونٍ مِنَ العِلْم، وَصَنَّفَ، وَفِي شُيُوْخه كَثْرَةٌ، وَكَذَلِكَ فِي تَصَانِيْفِه، مِنْهَا (شَرْح السُّنَن) ، الَّذِي عَوّلْنَا عَلَى الشُّروع فِي إِملاَئِه وَإِلقَائِه، وَكِتَابه فِي غَرِيْب الحَدِيْثِ، ذَكر فِيْهِ مَا لَمْ يذكرْهُ أَبُو عُبَيْدٍ وَلاَ ابْنُ قُتَيْبَةَ فِي كتَابَيْهِمَا، وَهُوَ كِتَابٌ مُمتع مُفِيْد، وَمُحصِّلُه بِنيَّةٍ مُوَفَّقٌ سَعِيْدٌ.

من مؤلفاته المطبوعة الموجودة: معالم السنن؛ شرح سنن أبي داوود، وغريب الحديث، وبيان إعجاز القرآن.

كما أنَّه أديبٌ له شعرٌ جيِّدٌ؛ منه قوله:

وَمَا غربَة الْإِنْسَان فِي شُقَّةِ النَّوَى * وَلكنهَا وَاللهِ فِي عَدَمِ الشَّكْلِ

وإِنِّي غَرِيبٌ بَين بُسْتٍ وَأَهْلِهَا * وَإِن كَانَ فِيهَا أسرتي وَبهَا أهلي

وَمِنْه: فسامِحْ وَلَا تستوفِ حَقَّك كُلَّه * وأَبْقِ فَلم يسْتَوْفِ قَطُّ كَرِيمُ

وَلَا تغلُ فِي شيءٍ من الْأَمرِ واقتصِدْ * كِلا طَرَفَيْ قصدِ الْأُمُورِ ذمِيمُ

– تُوُفِّيَ الخَطَّابِيُّ رحمه الله بِبُسْت، فِي شَهْرِ رَبِيْعٍ الآخِرِ، سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَمَانِيْنَ وَثَلاَثِ مائَةٍ 388هـ.

والخطابيُّ؛ نسبةٌ إلى جده (الخطاب) المذكور، وقيل إنه من ذرية زيد بن الخطاب رضي الله عنه؛ فنسب إليه.

والبستيُّ؛ هذه النسبة إلى بست، وهي مدينة من بلاد كابل بين هراة وغزنة كثيرة الأشجار والأنهار[1].

---

[1] يُنظر: القفطي، إنباه الرواة، ج1، ص160. ابن خلكان، وفياتُ الأعيان، ج2، ص214. و: الذهبي، السير، ج17، ص23. و: التاج السبكي، طبقات الشَّافعية الكبرى، ج3، ص282.

المسألة الثَّانية: رأيُ الخطَّابيِّ في الإعجاز من خلال كتابه (بيان إعجاز القرآن)

الكلامُ عن الإعجاز عند الخطَّابيِّ رحمه الله يندرج في (دَورِ الرَّسائل)؛ لأنَّه ألَّف في خُصوصه رسالته (بيان إعجاز القرآن)، والأمرُ يختلفُ عنده على ما كان عند ابنِ قُتيبة رحمه الله؛ فإنَّه ألَّفها ابتداءً لبيان (إعجاز القرآن)، بدليل أنَّه استفتحها بقوله: «القول في بيان إعجاز القرآن»[1].

وقد كان الخطَّابيُّ أمينًا في الكلام في الإعجاز؛ إذ أنَّه نَسَبَ الفضلَ إلى أهلِه، واعترفَ ابتداءً أنَّ العُلماءَ كتبُوا قبله في هذا الميدانِ فأكثروا، فلم يدَّعِ أنَّه وحيدُ دهره وفريد عصره كما فعل غيره[2]، ولكنَّه مع ذلك يُقرِّرُ أنَّهم لم يأتوا بما يُرْوي الغليل، ويشفي العليل، ما دفعهُ إلى تأليف (بيان إعجاز القرآن).

والكتابُ، وإن لم يكن مُبَوَّبًا أو مُقَسَّمًا؛ فإنَّهُ مُرتَّبُ الأفكارِ، تنسابُ الواحدةُ منها إثْرَ الأخرى في تناسبٍ عقليٍّ مقبولٍ، ومضامينُ الكتابِ تتركَّزُ على وجه الإجمال في سبعة أمورٍ هي: إثباتُ عجز العرب عن الإتيان بمثلِ القُرآن، وأوجه الإعجاز، والوجهُ المختَارُ منها عند الخطَّابيِّ رحمه الله، والاِعتراضاتُ على بلاغة القُرآن وبيانه، والاعتراضاتُ حول عجز العرب عن الإتيان بمثل القرآن، ووجوه المعارضة الحقيقيَّة، ووجه الإعجاز الَّذي انفردَ به الخطَّابيُّ رحمه الله[3]. وتفصيلُها كالآتي:

1- إثباتُ عجز العرب عن الإتيان بمثلِ القُرآن: وفي هذا يقول: «وذلك أن النبي ﷺ قد تحدى العرب قاطبة بأن يأتوا بسورة من مثله؛ فعجزوا عنه وانقطعوا دونه، وقد بقيَ ﷺ يطالبهم به مدة عشرين سنة، مظهرًا لهم النكير، زاريًا على أديانهم، مسفهًا آراءَهم وأحلامهم، حتى نبذوه وناصبوه الحرب؛ فهلكت فيه النفوس، وأُريقت المهج، وقُطعت الأَرحام، وذهبت الأموال. ولو كان ذلك في وسعهم وتحت أقدارهم لم يتكلفوا هذه الأمور الخطيرة ولم يركبوا تلك الفواقر المبيرة، ولم يكونوا تركوا السهل الدمث من القول إلى الحزن الوعر من الفعل، وهذا ما لا يفعله عاقل، ولا يختاره ذو لُبٍّ. وقد كان قومه قريش خاصة موصوفين برزانة الأَحلام، ووفارة العقول والألباب، وقد كان فيهم الخطباء المصاقع والشعراء المفلقون»[4].

---

[1] الخطابي، بيان إعجاز القرآن (ضمن ثلاث رسائل في الإعجاز)، ص21. ويُنظر: العيد حذيق، جهود أهل السنة والجماعة في الإعجاز اللغوي والبياني، ص73-74.

[2] يُنظر: الخطابي، بيان إعجاز القرآن، ص21. و: محمد أبو موسى، الإعجاز البلاغي، ص27-28.

[3] يُنظر: أحمد السيد، مقاصد كتاب إعجاز القرآن للخطابي، مقطع يوتيوب.

[4] الخطابي، بيان إعجاز القرآن، ص22.

والَّذي يبدو جليًّا في هذا المقطعُ؛ تأثُّرُ الخطَّابيِّ رحمه الله بعبارات الجاحظ[1] الَّتي كُنَّا سقنا أغلبها من قبلُ.

2- أوجه الإعجاز: كما أسلفنا في التَّقديم لكتاب (بيان إعجاز القرآن)؛ أنَّ الخطَّابيَّ لم يغمِطْ مَنْ تقدَّمَه مِمَّن تكلَّم في الإعجاز حقَّهُم، فإنَّهُ لَخَّصَ ما قيلَ قبله في الإعجازِ وأبدى موقفه الصَّريح منها؛ ومُجملُ ما ذكر رحمه الله ثلاثة أوجهٍ: وجهٌ أبطله وردَّهُ، ووجهٌ ضعَّفه ولم يردَّهُ، ووجه ارتضاه وتبنَّاه.

- أمَّا الوجه الَّذي أبطله وردَّهُ؛ فإنَّهُ القولُ بالصَّرفةِ. يقول في هذا الصَّدد: «وذهب قوم إلى أن العلة في إعجازه الصرفة، أَي صرف الهمم عن المعارضة، وإن كانت مقدورًا عليها وغير معجزة عنها؛ إلا أن العائق من حيث كان أمرًا خارجًا عن مجاري العادات؛ صار كسائر المعجزات. فقالوا: ولو كان الله ﷺ بعث نبيًّا في زمان النبوات؛ وجعل معجزته في تحريك يده أَو مد رجله في وقت قعوده بين ظهراني قومه، ثم قيل له: ما آيتك؟ فقال آيتي أَن أحرِّك يدي أَو أَمد رجلي، ولا يمكن أَحدًا منكم أن يفعل مثل فعلي، والقوم أصحاء الأَبدان لا آفة بشيءٍ من جوارحهم، فحرك يده أَو مد رجله، فراموا أَن يفعلوا مثل فعله فلم يقدروا عليه، كان ذلك آية دالة على صدقه. وليس ينظر في المعجزة إلى عظم حجم ما يأتي به النبيُّ ولا إلى فخامة منظره، وإنما تُعتبر صحتُها بأَن تكون أمرًا خارجًا عن مجاري العادات ناقضًا لها، فمهما كانت بهذا الوصف كانت آية دالة على صدق من جاءَ بها. وهذا أيضًا وجه قريب، إلا أن دلالة الآية تشهد بخلافه وهي قوله سبحانه: (قُل لَئِنِ اجتمعتِ الإِنْسُ والجنُّ عَلَى أَنْ ياتُوا بِمِثْلِ هذا القُرآنِ لا ياتُون بمثلِهِ ولوْ كانَ بعضُهَمْ لبعْضٍ ظَهِيرًا)؛ فأشار في ذلك إلى أَمر طريقه التكلف والاجتهاد، وسبيله التأَهب والاحتشاد، والمعنى في الصرفة التي وصفوها لا يلائم هذه الصفة، فدل على أن المراد غيرها، والله أعلم»[2].

- وأمَّا الوجه الَّذي ضعَّفَهُ ولم يرُدَّه؛ فإنَّهُ الإخبارُ بالغُيوب. قال رحمه الله: «وزعمت طائفة أَن إعجازه إنما هو فيما يتضمنه من الإخبار عن الكوائن في مستقبل الزمان نحو قوله سبحانه: (الم. غُلِبَتِ الرومُ في أَدنَى الأَرْض وهُمْ من بعْدِ غَلَبِهمْ سَيَغْلِبُون في بِضْعِ سنين)، وكقوله سبحانه: (قُل للمخَلَّفين من الأَعرابِ ستُدعَوْنَ إلى قوم أُولي باس شديدٍ)، ونحوهما من الأَخبار التي صدقت أقوالهُا مواقعَ أَكوانها.

قلت: ولا يُشَكُّ في أَن هذا وما أَشبهه من أَخباره نوع من أَنواع إعجازه، ولكنه ليس بالأَمر العام الموجود في كل سورة من سور القرآن، وقد جعل سبحانه في صفة كل سورة أن تكون معجزة بنفسها، لا يقدر أَحد

[1] يُنظر: محمد أبو موسى، الإعجاز البلاغي، ص29-30.

[2] الخطابي، بيان إعجاز القرآن، ص22-23.

من الخلق أَن يأتي بمثلها، فقال: (فاتوا بسورة من مِثْلِهِ وادْعوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ الله إن كُنْتُم صَادِقِين) من غير تعيين، فدل على أَن المعنى فيه غير ما ذهبوا إليه»[1].

– وأمَّا الوجه الَّذي ارتضاه وبيَّنه؛ فإنَّه البلاغة، ولكنَّه نعى على القائلين بهذا الوجه أنَّهم أخذوا به على وجهٍ من التَّسليم والتَّقليد، وأنَّهم إذا سئِلُوا عن بيانه؛ صَغَوا فيه إلى حُكمِ الذَّوق، وقالوا هو شيءٌ يُدرَكُ ولا يوصفُ. قال رحمه الله: «وزعم آخرون أَن إعجازه من جهة البلاغة، وهم الأكثرون من علماءِ أَهل النظر، وفي كيفيتها يعرض لهم الإِشكالُ، ويصعب عليهم منه الانفصال، ووجدت عامة أَهل هذه المقالة قد جروا في تسليم هذه الصفة للقرآن على نوع من التقليد وضرب من غلبة الظن دون التحقيق له وإحاطة العلم به، ولذلك صاروا إذا سئلوا عن تحديد هذه البلاغة التي اختص بها القرآن، الفائقة في وصفها سائر البلاغات، وعن المعنى الذي يتميز به عن سائر أنواع الكلام الموصوف بالبلاغة؛ قالوا إنه لا يمكننا تصويره ولا تحديده بأَمر ظاهر نعلم به مباينة القرآن غيره من الكلام، وإنما يعرفه العالمون به عند سماعه ضربًا من المعرفة لا يمكن تحديده»[2].

3- الوجهُ المُختَارُ عند الخطَّابيِّ رحمه الله: ذكرنا أنَّ الوجه الَّذي ركن إليه الخطَّابيُّ من الأوجه الثلاثة التي كانت مشتهرةً قبله هو وجه البلاغة، ولأنه لم يرتضِ الأخذ به على وجه التقليد والتسليم؛ فقد حاول أن يتصدى هو لبيانه. يقول: «وهذا لا يقنع في مثل هذا العلم، ولا يشفي من داءِ الجهل به، وإنما هو إشكال أَحيل به على إبهام [...] فأَما من لم يرض من المعرفة بظاهر السِّمة دون البحث عن باطن العلة، ولم يقنع في الأَمر بأَوائل البرهان حتى يستشهد لها دلائل الامتحان؛ فإنه يقول»[3]. ثمَّ يبدأ في بيان هذه البلاغة التي أصبح بها القرآن الكريمُ مُعجزًا، وحاصل كلامه أنَّه فسَّرها بأمرين اثنين: بلاغات القرآن الثلاث، والنَّظم.

– أمَّا بلاغات القرآن الثلاث؛ فيُقرِّرُ أنَّها «متابينة غير متساوية؛ فمنها البليغ الرصين الجزل، ومنها الفصيح القريب السهل، ومنها الجائز الطلق الرَّسْلُ [...] فَالقسم الأول أَعلى طبقات الكلام وأَرفعه، والقسم الثاني أَوسطه وأَقصده، والقسم الثالث أدناه وأَقربه؛ فحازت بلاغاتُ القرآن من كل قسم من هذه الأقسام حصةً، وأَخذت من كل نوع من أنواعه شعبة، فانتظم لها بامتزاج هذه الأوصاف نمط من الكلام يجمع صفتي الفخامة والعذوبة، وهما على الانفراد في نعوتهما كالمتضادين؛ لأن العذوبة نتاج السهولة، والجزالة والمتانة تعالجان نوعًا

---

[1] الخطابي، بيان إعجاز القرآن، ص23-24.

[2] المصدر نفسه، ص24.

[3] لمصدر نفسه، ص24-25.

من الوعورة، فكان اجتماع الأمرين في نظمه مع نبوّ كل واحد منهما على الآخر فضيلة خص بها القرآن، يسرها الله بلطيف قدرته من أمره ليكون آية بينة لنبيه، ودلالة له على صحة ما دعا إليه من أمر دينه»[1].

– وأمَّا النَّظمُ؛ فإنَّ كلامَ الخطَّابيِّ رحمه الله فيه من أمتن النُّصوص التي أنتَ واجدُها في هذا الصَّدد، ولعلَّ الجُرجانيَّ ومن جاء بعده ممَّن دندن على قضيَّة النَّظم؛ إنَّما كان اعتمادُه على ما بنى الخطَّابيُّ. قال رحمه الله: «إنما يقوم الكلام بهذه الأشياء الثلاثة: لفظ حامل، ومعنى به قائم، ورباط لهما ناظم، وإذا تأَملت القرآن؛ وجدت هذه الأمور منه في غاية الشرف والفضيلة، حتى لا ترى شيئًا من الألفاظ أفصح ولا أجزل ولا أعذب من ألفاظه، ولا ترى نظمًا أحسن تأليفًا وأشد تلاؤمًا وتشاكلاً من نظمه، وأما المعاني؛ فلا خفاءَ على ذي عقل أنها هي التي تشهد لها العقول بالتقدم في أبوابها، والترقي إلى أعلى درجات الفضل من نعوتها وصفاتها.

وقد توجد هذه الفضائل الثلاث على التفرق في أنواع الكلام، فأَما أَن توجد مجموعة في نوع واحد منه؛ فلم توجد إلا في كلام العليم القدير، الذي أحاط بكل شيء علمًا، وأحصى كل شيء عددًا.

فتفهم الآن واعلم أن القرآن إنما صار معجزًا لأنه جاءَ بأَفصح الألفاظ، في أحسن نظوم التأليف، مضمنًا أصح المعاني؛ من توحيد له عزت قدرته، وتنزيه له في صفاته، ودعاءٍ إلى طاعته، وبيانٍ لمنهاج عبادته؛ من تحليل وتحريم، وحضر وإباحة، ومن وعظ وتقويم، وأمر بمعروف ونهي عن منكر، وإرشاد إلى محاسن الأخلاق وزجرٍ عن مساوئها»[2].

4- الاِعتراضاتُ على بلاغة القُرآن وبيانه: وفي هذا الجزءِ من الكتاب، سردَ الخطَّابيُّ رحمه الله عشرينَ آيةً من كتاب الله ﷻ ممثِّلاً بها على ما يُمكنُ أن يُطعَنَ فيه من بلاغة القرآن الكريم، وممَّا أورده هنالك قوله: « فإن قيل: إنا لا نسلم لكم ما ادعيتموه من أن العبارات الواقعة في القرآن إنما وقعت في أفصح وجوه البيان وأحسنها؛ لوجودنا أشياء منها بخلاف هذا الوصف عند أصحاب اللغة وأهل المعرفة بها، كقوله: (فأكله الذئب)، وإنما يستعمل مثل هذا في فعل السباع خصوصًا (الافتراس)، يقال: افترسه السَّبُعُ، هذا هو المختار الفصيح في معناه، فأما (الأكل) فهو عام لا يختص به نوع من الحيوان دون نوع. وكقوله: (ذلك كيل يسير) قالوا: وما اليسير والعسير من الكيل والاكتيال، وما وجه اختصاصه بهذه وأنت لا تسمع فصيحًا يقول: كِلت لزيد كيلاً يسيرًا، إلا أن يعني به أنه يسير العدد والكمية»[3].

[1] الخطابي، بيان إعجاز القرآن، ص26.

[2] المصدر نفسه، ص27.

[3] لمصدر نفسه، ص38.

ثمَّ لم يُخلِ المقامَ من ردٍّ للشُّبهة وحلٍّ للإشكال؛ فَكَرَّ عليها شبهةً شبهةً، يفنِّدُها واحدةً واحدةً. يقول رحمه الله: والجواب: أن القول في وجود ألفاظ القرآن وبلاغتها على النعت الذي وصفناه صحيح لا ينكره إلا جاهل أو معاند، وليس الأمر في معاني هذه الآي على ما تأولوه، ولا المراد في أكثرها على ما ظنوه وتوهموه.

فأما قوله تعالى: (فأكله الذئب)؛ فإن الافتراس معناه في فعل السبع القتل فحسب، وأصل الفرس دق العنق، والقوم إنما ادعوا على الذئب أنه أكله أكلاً، وأتى على جميع أجزائه وأعضائه، فلم يترك مفصلًا ولا عظماً، وذلك أنهم خافوا مطالبة أبيهم إياهم بأثرٍ باقٍ منه يشهد بصحة ما ذكروه، فادعوا فيه الأكل ليزيلوا عن أنفسهم المطالبة، والفرس لا يعطي تمام هذا المعنى، فلم يصحَّ على هذا أن يُعبَّرَ عنه إلا بالأكل، على أن لفظ (الأكل) شائعُ الاستعمالِ في الذئب وغيره من السباع [...]

وأما قوله سبحانه: (ونزداد كيل بعير ذلك كيل يسير)؛ فإن معنى الكيل المقرون بذكر البعير المكيل، والمصادر توضع موضع الأسماء كقولهم: هذا درهمٌ ضربُ الأميرِ وهذا ثوبٌ نسجُ اليمنِ، أي مضروبُ الأميرِ ونسيجُ اليمنِ، والمعنى أنا نزداد من الميرة المكيلة إذا صحبنا أخونا حمل بعير؛ فإنه كان لكل رأس منهم حمل واحد لا يزيده على ذلك لعزة الطعام، فكان ذلك في السنين السبع القحطة، وكانوا لا يجدون الطعام إلا عنده، ولا يتيسر لهم مرامه إلا من قبله، فقيل على هذا المعنى: (ذلك كيل يسير)، أي متيسر لنا إذا تسببنا إلى ذلك باستصحاب أخينا، واليسير شائع الاستعمال فيما يسهل من الأمور كالعسير فيما يتعذر منها، ولذلك قيل: يُسِّرَ الرجل إذا نتجت مواشيه وكثر أولادها»[1].

5- الاعتراضاتُ حول عجز العرب عن الإتيان بمثل القرآن: وقد ساق ههنا بعضَ الشُّبهات على (عجز العرب) وردَّها؛ ومن بينها: أنَّهُ قد يكون العربُ عارضوا القرآن فعلاً ولكنَّ ذلك لم يبلغنا. قال رحمه الله: «فإن قيل: ما أنكرتم أن القوم قد عارضوه، ولكنه لم ينقل إلينا، وغُيِّبَ عنا ذكرُه، وكُتِمَ الخبر فيه لما اتسع الإسلام وخافوا على أنفسهم، فانقطع رسمه وامحى أثره؟ قيل: هذا سؤال ساقط؛ والأمر فيه خارجٌ عما جرت به عادات الناس خواصِّهم وعوامِّهم من نقل الأخبار، والتحدث بالأمور التي لها شأن، وبالنفوس تعلقٌ، ولها فيها وقع، وكيف يجوز ذلك عليهم في مثل هذا الأمر العظيم، الذي قد انزعجت له القلوب، وسار ذكره بين الخافقين؟! ولو جاز ذلك في مثل هذا الشأن، مع عظيم خطره وجلالة قدره؛ لجاز أن يكون قد خرج في ذلك العصر نبي آخر، وأنبياء ذوو عددٍ، وتنزلت عليهم كتب من السماءِ، وجاؤوا بشرائعَ مخالفةٍ لهذه الشريعةِ، وكتم

[1] الخطابي، بيان إعجاز القرآن، ص40-42.

الخبر فيها فلم يظهر. وهذا ما لا يُتَوَهَّمُ أن يكونَ؛ لخروجه من سوم الطباع ومجاري العادات، فكذلك ما سألونا عنه»[1].

6- وجوه المُعارضة الحقيقيَّة: وقد ذكر هذه القضيَّة استطرادًا وهو يردُّ تفاهات مسيلمة الكذَّاب؛ من قبيل (ضفدع يا ضفدع) و(الفيل ما الفيل). يقول رحمه الله: «وأما قول الآخر: (الفيل وما الفيل وما أدراك ما الفيل)، وقول صاحب (ألم تر إلى ربك كيف فعل بالحبلى)، فإن كل واحد من هذين الكلامين مع قصور آيه، وقصر معانيه؛ خالٍ من أوصاف المعارضات وشروطها، وإنما هو استراق واقتطاع من عرض كلام القرآن، واحتذاء لبعض أمثلة نظومه، وكَلَّا لن يبلغوا شأوه أو يصيبوا في شيء من ذلك حذوه.

وسبيل من عارض صاحبه في خطبة أو شعرٍ؛ أن ينشئ له كلاما جديدًا، ويحدث له معنى بديعًا، فيجاريه في لفظه، ويباريه في معناه، ليُوَازنَ بين الكلامين؛ فيُحْكَمَ بالفلج لمن أبرَّ منهما على صاحبه، وليس بأن يتحيَّف من أطراف كلام خصمه، فينسف منه ثم يبدل كلمة مكان كلمة فيصل بعضه ببعض وصل ترقيع وتلفيق، ثم يزعم أن قد واقفه موقف المعارضين. وإنما المعارضة على أحد وجوه:

منها أن يتبارى الرجلان في شعر أو خطبة أو محاورة، فيأتي كل واحد منهما بأمر محدث؛ من وصف ما تنازعاه، وبيان ما تباريا فيه، يوازي بذلك صاحبه أو يزيد عليه، فيفصلُ الحكَمُ عند ذلك بينهما، بما يوجبه النظرُ من التساوي والتفاضل، نحو ما تنازعه امرؤ القيس وعلقمة بن عبدة، من وصف الفرس في قصيدتيهما المشهورتين»[2].

7- وجه الإعجاز الَّذي انفردَ به الخطَّابيُّ رحمه الله: وأمَّا المسألةُ الَّتي ختمَ بها الخطَّابيُّ رحمه الله كتابه الماتعَ (بيان إعجاز القُرآن)؛ فهي ثمرةُ نظره الخاصِّ في أوجه إعجاز القرآن، وهو ما سُمِّي مِن بعدُ: الإعجاز التَّأثيريَّ أو الإعجاز النَّفسيَّ. يقول في هذا الصَّدد: «قلت في إعجاز القرآن وجهًا آخر، ذهب عنه الناس فلا يكاد يعرفه إلا الشاذُّ من آحادهم، وذلك صنيعه بالقلوب وتأثيره في النفوس، فإنك لا تسمع كلاماً غير القرآن منظوما ولا منثورا، إذا قرع السمعَ خلصَ له إلى القلبِ من اللذةِ والحلاوةِ في حالٍ، ومن الروعة والمهابة في أخرى؛ ما يخلص منه إليه، تستبشر به النفوس وتنشرح له الصدور، حتى إذا أخذت حظها منه؛ عادت مرتاعة قد عراها الوجيب والقلق، وتغشاها الخوف والفرق، تقشعر منه الجلود، وتنزعج له القلوب، يحول بين النفس وبين مضمراتها وعقائدها الراسخة فيها، فكم من عدو للرسول ﷺ من رجال العرب وفتاكها أقبلوا يريدون

[1] الخطابي، بيان إعجاز القرآن، ص55.

[2] المصدر نفسه، ص57-58.

اغتياله وقتله؛ فسمعوا آيات من القرآن، فلم يلبثوا حين وقعت في مسامعهم أن يتحولوا عن رأيهم الأول، وأن يركنوا إلى مسالمته، ويدخلوا في دينه، وصارت عداوتهم موالاةً، وكفرهم إيمانًا»[1].

ويضربُ على ذلك أمثلةً منها إسلامُ عمر ﵁، وقصَّةُ عتبة بن ربيعة لما أرسلته قُريشٌ لمفاوضة النبيِّ ﷺ.

وبالجُملة؛ فإنَّ كتاب الخطَّابيِّ كتابٌ مركزيٌّ في درسِ الإعجازِ؛ لا ينبغي لباحثٍ في الدراسات القرآنيَّة أن يغفل عنه.

[1] الخطَّابي، بيان إعجاز القرآن، ص70.